جواب العلامة

حسن العطّار

على

مغالطة الجذر الأصمّ

من حاشيته على شرح الخبيصي[1]

اعتنى به إبراهيم أبوالعنين

[1] مأخوذ من حاشية العطار (ت 1250هـ) على شرح الخبيصي.

[مغالطة الجذر الأصمّ وأجوبة العلماء عنها][2]

[عرض المغالطة]

ويذكرون في هذا المقام مغالطةً مشهورةً بـ**الجذر الأصمّ**[3] وهي:

أنّه لو قال قائلٌ: «**كلّ كلامي في هذا اليوم كاذبٌ**» ولم يَقُل في هذا اليوم غيرَ هذا الكلام = **لَزِمَ أن يكون ذلك الكلام صادقاً وكاذباً معاً**.

[وبيان ذلك من وجهين:][4]

[الوجه الأول: فرض الصدق]

لأنّه إن كان **صادقاً** في نفس الأمر = لَزِمَ أن يكون **المحمول** (وهو «**كاذبٌ**») صادقاً على **موضوعه** (وهو «**كلامي**») = فيلزم أن يكون كلامُه كاذباً.

وليس كلامُه إلّا «كلامي كاذبٌ» = فيلزم أن يكون كاذباً، وقد فُرض أنّه صادق، [وهذا خُلفٌ].[5]

قوله: الجذر الأصمّ

* التسمية: سُمّيت تشبيهاً بالجذر الأصمّ في الحساب.
  ○ وهو العدد الذي لا يُستخرج جذره بدقّة.
  ○ فكما أنّه لا ينتهي إلى حدّ، كذلك المغالطة تدور بلا حلّ.

قوله: كلّ كلامي كاذب

* الشرط: أن لا يكون قد قال في ذلك اليوم غير هذه الجملة الواحدة.
  ○ فيكون «كلّ كلامي» منحصراً في هذا القول نفسه.
  ○ وبهذا الانحصار تتولّد المغالطة.

قوله: المحمول والموضوع

* المحمول: ما يُحكم به.
  ○ وهو هنا: «كاذب».
* الموضوع: ما يُحكم عليه.
  ○ وهو هنا: «كلامي».
* القضية: كلامي كاذبٌ.

[2] العناوين بين المعقوفتين [ ] من وضع المعتني لتيسير القراءة، وليست من كلام المصنّف.

[3] تُعرف في المنطق الغربي بـ«مفارقة الكاذب» (Liar's Paradox)، ناقشها المناطقة المسلمون في كتب الحكمة والأصول.

[4] ما بين المعقوفتين [ ] من زيادات المعتني، وليس من كلام المصنّف.

[5] أي: يلزم التناقض، إذ فُرض صدقه ثم أدّى الفرض إلى كذبه.

[الوجه الثاني: فرض الكذب]

وإن كان **كاذباً** في نفس الأمر = لَزِمَ أن لا يَصدُقَ هذا المحمولُ على موضوعه (وهو «**كلامي**») = فيلزم أن يكون هذا الكلام **صادقاً**؛ لوجوب اتّصاف الكلام بالكذب أو الصدق، أي بأحدهما، وانتفاء الخُلُوّ عنهما، مع أنّه فُرض كونُه كاذباً = [**فيلزم التناقض على كلا التقديرين**].

◇

قوله: الثالث المرفوع

* المبدأ: كلّ خبرٍ إمّا صادقٌ أو كاذبٌ.
  - ولا ثالث بينهما.
  - فإذا انتفى أحدهما = ثبت الآخر ضرورةً.

[جواب العلّامة الدَّواني]

وأجاب الناس عنها بأجوبةٍ كثيرة، منها ما أجاب به **العلّامة الدَّواني**[٦] في رسالةٍ له مُنوطةٍ بهذه المغالطة، وهو:

أنّ حقيقة **الخبر** هي الحكاية عن **النسبة الواقعية**:

- إمّا على **الوجه المطابق** = فيكون **صادقاً**.
- أو على **الوجه غير المطابق** = فيكون **كاذباً**.

فلا يمكن أن يكون حكايةً عن النسبة التي هي مضمونُه.[٧]

[توضيح جواب الدَّواني]

وتوضيحه: أنّ مرجع احتمال الصدق والكذب إلى إمكان اجتماع **النسبة الذهنية** مع ثبوتها أو لا ثبوتها في الواقع.

ولا شكّ أنّه إذا كانت حكايةً عن نفسها (باعتبار وجودها في الذهن، كما في قولك «**هذا الكلام صادقٌ**» أو «**كاذبٌ**» مشيراً إلى نفس هذا الكلام) وكانت هي بعينها الواقعَ المحكيَّ عنه = فلا يمكن اجتماعُها مع انتفائها، ضرورةَ **امتناع اجتماع الشيء مع عدمه**.

ولهذا لو قال «**هذا الكلام صادقٌ**» مشيراً إلى نفس هذا الكلام = **لا يكون خبراً**، بل لا يكون له محصَّلٌ، فإنّ النسبة التي هي مضمونُه لا تنتهي إلى المحاكاة عنها في الواقع، بل **تدور على نفسها**.[٨]

ولعلّ السرّ في ذلك: أنّ النسبة لا بدّ لها من واقعٍ تكون به المحاكاةُ عنها في الواقع = فلا تكون حكايةً عن نفسها = إذ **محاكاة الشيء عن نفسه غيرُ معقول**.[٩]

---

[٦] جلال الدين محمد بن أسعد الدَّواني (830--908هـ)، من أعلام الحكمة والكلام.

[٧] انظر تفصيل هذا البرهان في رسالة الدَّواني المخصوصة بمغالطة الجذر الأصمّ.

[٨] وهذا من الدور الدلالي في المعنى، لا الدور الاصطلاحي في الأدلة.

[٩] وهذا أصل ما يُعرف في المنطق بإشكال «الإشارة الذاتية»: أنّ القضية لا يصحّ أن تحكي عن

قوله: الدَّواني
- المنهج: حلّ المغالطة بتحليل حقيقة الخبر.
  - الخبر حكاية عن واقع خارجي.
  - فما دار على نفسه = ليس خبراً.
- رسالته: ألّف رسالة مخصوصة في هذه المغالطة.

قوله: النسبة الواقعية
- الخبر: حكاية عن واقعة خارجية مستقلّة عنه.
  - مثاله: «زيدٌ قائمٌ» = حكاية عن نسبة القيام إلى زيد.
- شرطه: أن يكون المحكيّ عنه غير الحكاية نفسها.

قوله: النسبة الذهنية
- تعريفها: الصورة في الذهن من ارتباط المحمول بالموضوع.
  - الصدق = مطابقتها للواقع.
  - الكذب = عدم مطابقتها.
- المرجع: الصدق والكذب يرجعان إلى المطابقة وعدمها.
- المفتاح: في هذه المغالطة: النسبة الذهنية هي عين النسبة الواقعية.
  - فلا يوجد واقع خارج عنها تحاكيه.

قوله: لا يكون خبراً
- العلّة: الخبر يتطلّب واقعاً خارجاً عنه.
  - فإذا دار على نفسه = بطلت خبريته.
- النتيجة: لا يكون له محصَّل.
  - لأنّ النسبة تدور على نفسها ولا تنتهي.

قوله: محاكاة الشيء عن نفسه
- لبّ الجواب: الحكاية تقتضي تغايراً بين الحاكي والمحكيّ عنه.
  - فإذا اتّحدا = بطلت الحكاية.
  - إذ محاكاة الشيء عن نفسه غير معقول.

[تعليق الخلخالي]

لا محالة أنّ ذلك كذلك، إذ إعمال المضايقة والمطابقة[١٠] من خواصّ **التصديقات**، فإنّ الصورة ما لم يُقصد بها المحاكاةُ عن أمرٍ واقع = لا تجري فيها التخطئةُ والتغليطُ. قاله **الخلخالي**.[١١]

قوله: الخلخالي
* الاسم: حسين بن معين الدين.
  ◦ من تلامذة الدَّواني.
  ◦ له حواشٍ على شرح التجريد.
* **قاعدته:** كلّ ما لا يُقصد به الإخبار عن واقع = لا يُوصف بالصدق أو الكذب.



نفسها.

[١٠] أي: البحث في صدق القضية أو كذبها بمطابقتها للواقع.

[١١] نقله الخلخالي في حواشيه على شرح التجريد.

[جواب المير زاهد]

وقال **المير زاهد**[١٢]: المحكيّ عنه هو **مصداق القضية**، ومصداقُها يلزم أن يتقدّم عليها = فلا يُتصوَّرُ أن يكون نفسَها.[١٣]

وأيضاً: لا يمكن أن يُحكم في هذا القول على نفسه، لأنّ المحكوم عليه يجب أن يكون مستقلاًّ بالمفهومية ومتحقّقاً قبل الحكم. وهذا القول (لاشتماله على النسبة) غيرُ مستقلّ بالمفهومية، وليس له تحقّقٌ إلّا بعد الحكم =

فهذا القول على ذلك التعقّل **لا يكون له معنًى محصَّل** = فلا يكون **خبراً** ولا **إنشاءً**.[١٤]

ولو كان (على فرض المحال) كلاماً تامّاً = لكان **إنشاءً في صورة الخبر**. والمنحصرُ في الأمر والنهي والاستفهام وغيرها من الأقسام هو الإنشاء الذي ليس في صورة الخبر.

قوله: المير زاهد

- المنهج: حلّ المغالطة من جهة شروط المحكوم عليه.
  - الشرط الأول: تقدّم المصداق على القضية.
  - الشرط الثاني: استقلاله بالمفهومية.
- النتيجة: القول ليس له معنى محصَّل.

قوله: المفهومية

- الشرط: أن يكون المحكوم عليه مفهوماً مستقلاًّ بذاته.
  - لا يتوقّف فهمُه على القضية نفسها.
- القاعدة: الحكم لا يقع إلّا على متصوَّر مستقلّ سابق.
- الإشكال: هذا القول يشتمل على النسبة.
  - فليس مستقلاًّ بالمفهومية.
  - وليس له تحقّق إلّا بعد الحكم.

قوله: لا خبر ولا إنشاء

- النتيجة: لا يكون له معنى محصَّل.
  - فلا هو خبر = لعدم استيفاء شروطه.
  - ولا هو إنشاء = لأنّه في صورة الخبر.
  - ونفي الإنشاء لئلّا يُتوهّم أنّه من قبيل الأمر أو النهي.

---

[١٢] محمد زاهد بن محمد أسلم الهروي (ت 1101هـ).

[١٣] مبنيّ على قاعدة تقدّم الموضوع على المحمول رتبةً عند المنطقيين.

[١٤] انظر حاشية المير زاهد على شرح المواقف وغيرها من كتبه في المعقولات.

[جواب مير صدر الدين]

وأجاب **مير صدرٌ** (مُعاصرُ الجلال الدَّواني) بأنّ هذا القول في قوّة:

« (كلامي كاذبٌ) كاذبٌ »

فهناك كلامان:

- أحدهما **جزءٌ**.
- والآخرُ **كلٌّ**.

ولا استحالةَ في كون أحد الكلامين صادقاً والآخر كاذباً.[15]

وقد وقع بين الجلال الدَّواني ومير صدرٍ مناظراتٌ ومباحثاتٌ في هذه المسألة وغيرها.[16]



قوله: مير صدر
* الاسم: مير صدر الدين الشيرازي.
  ◦ معاصر الدَّواني.
* حاصل جوابه: القول ينحلّ إلى قضيتين لا واحدة.
  ◦ فيرتفع الإشكال.

قوله: جزء وكلّ
* الجزء: «كلامي كاذب».
  ◦ هذه قضية داخلية.
* الكلّ: الحكم على الجزء بالكذب.
  ◦ هذه قضية كلّية.
* الحكم: يجوز أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً.
  ◦ بلا تناقض.

[15] يُشبه هذا ما يُعرف في المنطق الحديث بالتفريق بين مستويات اللغة (metalanguage vs. object language).

[16] اشتُهرت مناظرات الدَّواني (ت 908هـ) ومعاصريه في الحكمة والمنطق.

[خلاصة الأجوبة]

هذه الخلاصة من إعداد المعتني، وليست من كلام المصنّف.

يتّضح ممّا سبق أنّ العلماء أجابوا عن هذه المغالطة من زوايا متعدّدة:

١. **جواب الدّواني**: الخبر حكاية عن واقع خارجيّ، فإذا دار على نفسه = بطلت خبريّته.

فإنّ حقيقة الإخبار تقتضي أن يكون المحكيّ عنه أمراً مستقلاًّ عن الحكاية نفسها، فإذا أشار القول إلى نفسه = لم يكن خبراً أصلاً، بل لا معنى محصَّل له، إذ محاكاة الشيء عن نفسه غير معقول.

٢. **تعليق الخلخالي**: التخطئة والتصويب من خواصّ التصديقات التي تحكي عن واقع.

فالقضية لا تُوصف بالصدق أو الكذب إلّا إذا قُصد بها الحكاية عن أمر واقعيّ خارجيّ، وهذا القول لمّا لم يحكِ عن واقع = لم تجرِ فيه التخطئة والتغليط.

٣. **جواب المير زاهد**: المحكوم عليه يجب أن يتقدّم على الحكم ويكون مستقلاًّ بالمفهومية.

فصداق القضية لا بدّ أن يكون متقرّراً قبلها، وهذا القول:

- لاشتماله على النسبة ليس مستقلاًّ بالمفهومية.
- ليس له تحقّق إلّا بعد الحكم.

فلا يكون له معنى محصَّل.

٤. **جواب مير صدر**: القول ينحلّ إلى كلامين = فيزول التناقض.

فإنّ «كلامي كاذب» ينحلّ إلى قضيتين:

- الأولى: «كلامي كاذب» وهي الجزء.
- الثانية: الحكم على الأولى بالكذب وهي الكلّ.

ويجوز أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً بلا تناقض.

تمّ بحمد الله